

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو - 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نوبل م. نوفيشيو (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 14

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1 - نظرت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، في البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.17)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 - أعربت عدة وفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج وللعمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي لدور الهيئة بوصفها وكالة تتولى وضع المعايير والسياسات، وسلم بتوافق ولايتها مع رؤية وزارة خارجية بلده المتمثلة في إعطاء الأولوية للنساء والفتيات في العمل الدبلوماسي والإنمائي، على النحو المبين في استراتيجيته



الدولية بشأن المرأة والفتاة. ولاحظت الوفود أيضا الدور المركزي الذي تؤديه الهيئة في المساهمة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3 - وأعرب عن دعم إحداث تغييرات فعالة أوسع نطاقا على صعيد النظم من خلال تحقيق سبع نتائج نظامية، واعتراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاحتياجات المتعددة والمتقاطعة لأفراد الفئات المهمشة والممثلة تمثيلا ناقصا، والأولوية التي توليها الهيئة للتحويل في طرق عمل المنظمة من أجل الدفع بفعالية وكفاءة بعجلة تنفيذ خطتها الاستراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها.

4 - وأعرب أيضا عن تأييد العمل الذي تواصله هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع به في إطار ولايتها. ورأى الوفد أن من البديهي أن تزدهر المجتمعات حينما تحظى المرأة بالتمكين، وذكر كذلك أنه يمكن تهيئة مستقبل لا تكون فيه المساواة بين الجنسين مجرد طموح، بل حقيقة واقعة، ويمكن بناء عالم يمكن فيه لكل امرأة وفتاة أن تحقق النجاح وأن تسهم بجهودها وأن تتولى أدوارا قيادية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من التعاون مع الهيئة في تنفيذ البرنامجين الفرعيين من أجل تحقيق النتائج المقررة لعام 2025.

5 - وأعرب وفد آخر عن دعمه لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرامجها ومبادراتها المختلفة الرامية إلى المضي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وذكر الوفد كذلك أنه يثني على الهيئة لوقوفها إلى جانب النساء والفتيات اللواتي يواجهن ويلات وعواقب الحرب والنزاع. وأثنى الوفد أيضا على الهيئة لانتصارها لجميع النساء من بناء السلام والمفاوضات والمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يواصلن السعي لإحقاق العدالة للنساء والفتيات في هذا الصدد.

6 - وأعرب وفد آخر أيضا عن تأييده للعمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل إزالة العقبات التي تواجه النساء والفتيات، ولا سيما التمييز الذي يحول دون مشاركتهن، وفقا لشروط قوامها المساواة، في العمليات السياسية وعمليات السلام والعمليات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وذكر الوفد كذلك أنه لن يتسنى تحقيق التنمية بدون مشاركة حقيقية للمرأة في جميع الميادين؛ لذا فإن الوفد يؤيد كافة الجهود الرامية إلى إقامة روابط مستندة إلى المساواة يمكن من خلالها تهيئة فضاء للتعايش يتسم بقدر أكبر من العدالة ويخلو من العنف.

7 - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدور الذي تضطلع به في النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم، وعبر للهيئة عن دعمه لتوليها دورا أكبر في الحوكمة العالمية لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة. وشجع وفد آخر الجهود الجارية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات على صعيد المنظمة ككل.

8 - وعبر وفد آخر عن تقديره لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لما تضطلع به من عمل في سبيل إذكاء الوعي على الصعيد العالمي بضرورة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية وحفز التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

9 - وأثنى أحد الوفود على الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم مشاركة كاملة وفقا لشروط قوامها المساواة، وأكد مجددا التزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإدماج منظور جنساني في تنفيذ خطة عام 2030. وذكر الوفد كذلك أنه تعهد بالقضاء على العنف والتمييز ضد النساء والفتيات من خلال عملية للسياسات المستدامة.

- 10 - وأعرب وفد آخر عن تقديره للخطة والأهداف البرنامجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي اعتبر الوفد أنها تتماشى عموماً مع الولايات المسندة بمقتضى الوثائق المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بهدف تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بالكامل، وتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، واتباع نهج شامل إزاء المنظور الجنساني في تحقيق خطة عام 2030.
- 11 - وسلط الوفد الضوء على عدة جوانب إيجابية تشمل مبادرات بناء القدرات، والمساواة بين الجنسين في صفوف الموظفين في منظومة الأمم المتحدة، وإطلاق بوابة الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالتخصيص الجنساني، وتجاوز الأهداف المقررة على مستوى ثلاث نتائج على الأقل.
- 12 - وفي معرض الإشارة إلى النتيجة 1 للبرنامج الفرعي 2 من الخطة البرنامجية لعام 2023 الذي يتضمن النتيجة المحصلة من تنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للدول الأعضاء، أشار الوفد إلى وجود هدف يتمثل في اعتماد 93 خطة وطنية، لكنه ذكر أن هذا الهدف لم يعد مدرجا في الخطة البرنامجية لعام 2025 وطلب إيضاحات إضافية حول سبب عدم وجود هذه المعلومات في الوثيقة الحالية.
- 13 - وذكر وفد آخر أن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة يتناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. بينما يشدد إعلان ومنهاج عمل بيجين مجدداً على حقوق النساء والفتيات باعتبارها حقوقاً غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة تشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وطلب الوفد مزيداً من الإيضاحات بشأن طبيعة الآراء التي تلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من قبل المجتمعات التي تواجه مصاعب في تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 14 - وتساءل الوفد أيضاً عن الآفاق المتوقعة بهذا الشأن وما يمكن القيام به، بخلاف ما سبق القيام به، لضمان نجاح أكبر على الصعيد العالمي في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأوصى الوفد كذلك بأن تدرج البيانات التي تواجه تحديات ضمن فئة محددة عند قياس الإنجازات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، لما في ذلك من أهمية، وبالمبادرة بوضع استراتيجية منفصلة ترمي إلى التوعية بسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وتنفيذها إذا أريد سد الثغرات القائمة.
- 15 - ورحب أحد الوفود بالتركيز على الشباب والنساء والفتيات من ذوي الإعاقة وتعزيز القواعد والمعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأعرب وفد آخر عن دعمه للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز العمل المراعي للمنظور الجنساني مع الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة. وذكر الوفد نفسه أنه ملتزم بالدعوة إلى المساواة بين الجنسين وضمان حقوق الإنسان لأجل جميع النساء والفتيات، مع الاعتراف بتنوع خلفياتهن. وأعرب الوفد عن قلق خاص بشأن النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز، بمن فيهن ذوات الإعاقة، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين من النساء، والنساء المنتميات إلى خلفيات عرقية وإثنية ودينية مهمشة، والعاملات ذوات الدخل المنخفض، ونساء الشعوب الأصلية.
- 16 - وشدد وفد آخر على التنوع وكرر تعليقات أهدت سابقاً فيما يتعلق بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين. وذكر الوفد أن التنوع مبدأ واسع وشامل للكافة وأنه ملتزم بالمساواة والتطوير المهني لجميع الموظفين دون أي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو السن أو العرق أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية. وأشار الوفد أيضاً أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتولى المسؤولية،

وفقا للولايات المسندة إليها، عن دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كجهات فاعلة في مجالات التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن وكجهات مستفيدة من هذه المجالات. وطلب الوفد المزيد من الإيضاحات بشأن كيفية تفسير هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعبارة "جميع النساء والفتيات" في سياق التنوع، وإيضاحات بشأن سبل تنفيذ ذلك التفسير.

17 - وأقر أحد الوفود بالجهود التي بذلتها جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة والتي مكنت من تعميم المنظور الجنساني في مختلف البرامج. وذكر الوفد أنه يقدر استراتيجيات البرنامج المتبعة المتمثلة في تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وإدراج عوامل رئيسية، مثل الإعاقة والشباب، في المنظور الجنساني الشامل بطبيعته، بما في ذلك بناء القدرات وتحسين ظروف المرأة على نطاق المنظومة.

18 - ومضى الوفد يقول إن بلده عرض سياسته الخارجية المناصرة للنساء التي تسعى إلى ضمان منظور جنساني شامل في جميع المنتديات التي يشارك فيها.

19 - وأعرب الوفد عن تعاطفه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتبارا للسياق التشغيلي الصعب الذي تواجهه. وذكر الوفد كذلك أنه في ظل القيود المالية التي تؤثر على التبرعات والقلق الذي يثيره التخلي عن قواعد ومعايير تتعلق بالمساواة بين الجنسين لم تتحقق إلا بشق الأنفس، يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تنظر بعناية في أفضل السبل للتكيف لتحقيق النتائج في بيئة معقدة. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أنه يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تركز فيما تحزره من تقدم على أدوارها المعيارية والتنظيمية. وذكر الوفد كذلك أن العمل التنفيذي ينبغي أن يركز، في رأيه، على بناء قدرات المنظمات المحلية التي تقودها نساء بدلا من تقديم الخدمات والتحول إلى جهة تنفيذ أخرى تضاف إلى سياق حافل بالمتدخلين.

20 - وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن هناك حاجة إلى إبراز مبدأ الإنصاف والمساواة بين الجنسين الذي أصبح أكثر إلحاحا مما سبق مع ما يشهده العالم حاليا من أزمات ونزاعات ومن تحديات أخرى واسعة الانتشار. وستحدد حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية بحسب حالة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

21 - وكرر الوفد التزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذكر أنه سيواصل العمل، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء، على الارتقاء بالتعاون الدولي لضمان استفادة النساء والفتيات من تنفيذ سياسات الهيئة، وأفاد كذلك بأنه دعم بقوة إنشاء الهيئة في عام 2011.

22 - وذكر وفد آخر أنه لن يتسنى منع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن الدوليين بدون مشاركة النساء بشكل مكثف. ذلك أن توفير الدعم المستمر لتمكين المرأة، في ظل عالم يعمه عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ضروري لكي تكون المرأة مزودة بشكل أفضل بالعدة التي تتيح لها خوض غمار عالم متغير وتسخير حكمتها وإمكاناتها لتحقيق السلام والتنمية.

23 - وأبرز أحد الوفود أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تؤدي دورا حاسما في التنسيق وتوفير الخبرة في عمل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأثنى الوفد كذلك على العمل الذي قامت به الهيئة، ورحب بوجه خاص بالدروس المستفادة والتغيرات المقررة فيما يخص البرنامج الفرعي 1 بشأن التوسع في استخدام موارد البيانات المتاحة. وذكر الوفد أن لذلك أهمية بالغة في تقييم التقدم العالمي المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.

24 - وذهب وفد آخر إلى أن تمكين المرأة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين النتائج المحصل عليها في مجالي الصحة والتعليم وتقوية المجتمعات المحلية، وأن من الأهمية بمكان تفكيك الحواجز التي تعيق تقدم المرأة، مثل العنف الجنساني وعدم المساواة في الأجور والفرص المحدودة للحصول على التعليم والرعاية الصحية.

25 - وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن تعزيز المساواة بين الجنسين يمكن أن يطلق العنان للطاقت الكامنة للمرأة بشكل كامل ويسهم في تهيئة عالم أكثر عدلا وازدهارا. وذكر الوفد كذلك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليسا مسألة إنصاف فحسب، بل إنهما حق أساسي من حقوق الإنسان مكرس في دستور بلده، ويراد به تهيئة عالم يتمتع فيه جميع الأفراد، بصرف النظر عن نوع جنسهم، بالتكافؤ في الفرص والحقوق والوصول إلى الموارد. وفي هذا الصدد، وبالإشارة إلى الجدول 17-5 من البرنامج الفرعي 2، أعرب الوفد عن تقديره للتعاون بين بلده وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تنفيذ الحكم الدستوري الذي ينص على عدم جواز أن يكون أكثر من ثلثي أعضاء هيئة منتخبة أو معينة من نفس الجنس.

26 - وذكر وفد آخر أن برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتماشى مع أولويات بلده، وأنه يلمس قيمة مضافة هامة في ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المجالات المعيارية والتشغيلية والتنسيقية. وذكر الوفد أن ذلك يصدق أيضا فيما يخص الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما من حيث تعزيزها للمساواة بين الجنسين بطريقة كلية على صعيد مكونات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وذكر الوفد كذلك أنه يبدي، فيما يتعلق بالخطة المقررة لعام 2025، اهتماما كبيرا بمعرفة مدى فعالية مسرعات المساواة بين الجنسين وإلى أي حد تم تفعيلها في عام 2025.

27 - ولاحظ الوفد أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، يجدر بالإشارة أن العالم بصدد الإخفاق في تحقيق المساواة بين الجنسين. وذكر الوفد كذلك أنه يتفق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنه لا يزال ينظر في بعض المجتمعات التقليدية إلى النساء والفتيات بصفتهم بشرا أدنى مستوى، مما أوجد حواجز تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على النساء والفتيات تحقيق التطور والتقدم والنجاح في مساعيهم.

28 - وأعرب أيضا عن التأييد لتركيز البرنامج على المجالات المواضيعية الأربعة، وهي: تعزيز الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والمرأة والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث.

29 - وأيد الوفد أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بإحداث تغييرات واسعة النطاق على صعيد النظم من خلال تحقيق سبع نتائج شاملة هي: تعزيز الأطر المعيارية العالمية، والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني؛ والتمويل من أجل المساواة بين الجنسين؛ والمعايير الاجتماعية الإيجابية؛ والمساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد؛ وإسماع صوت المرأة والنهوض بقيادتها وفعاليتها؛ وإنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمعارف؛ والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

30 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يولي أهمية خاصة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك مشاركة النساء اللاتي يعشن في حالة ضعف، مثل حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والسياسات الإنسانية. وذكر الوفد أنه يتطلع إلى استعراض النتائج المقررة لعام 2025 بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومن هذا المنظور، أعرب الوفد أيضا عن الترحيب

بالتآزر وتبادل الخبرات بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات، إلى جانب آليات حقوق الإنسان الأخرى.

31 - وتم التركيز على إبراز العمل القيم الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشُجعت الهيئة على مواصلة جهودها فيما يتعلق بتغير المناخ، بالنظر إلى أن عواقبه تؤثر بشكل غير متناسب على المرأة والفتاة، مما يجعلهن فئة ذات مناعة ضعيفة من هذه الأزمة العالمية.

32 - وذكر أحد الوفود أنه أبرز الحاجة إلى تنفيذ إجراءات جماعية محددة بدقة وفعالة في المجال الجنساني من أجل تفكيك الحواجز الهيكلية الماثلة والانتقال نحو مجتمعات أكثر عدلا وسلاما وشمولا. وأشار الوفد كذلك إلى أنه حليف طبيعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يساهم في النهوض بجدول الأعمال الجنساني ويحقق تقدما هاما على الصعيد الوطني.

33 - وذكر الوفد أنه قدم استراتيجية إنمائية وطنية لعام 2050 تقوم على ثلاث ركائز، يتمثل إحداها في تحويل العلاقات الجنسانية. وأضاف الوفد أنه أول بلد في العالم يصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين رقم 189 لعام 2011. وأعرب الوفد عن تأييد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حيث أن بلده بذل كل ما بوسعه لزيادة مشاركة المرأة في بعثات السلام؛ وسلط الوفد الضوء على مساهمة بلده التاريخية بنشر 1 600 امرأة في بعثات السلام، حتى قبل اتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000) الذي يحث الدول الأعضاء على تعزيز دور المرأة في عمليات الأمم المتحدة في الميدان.

34 - ولاحظ أحد الوفود أن بلده يولي أهمية كبرى لجدول أعمال المرأة وأنه انتشل أكثر من 44 مليون امرأة ريفية من براثن الفقر المدقع وأن النساء يمثلن أكثر من 40 في المائة من إجمالي العمالة فيه، و 45,8 في المائة من العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا، وحوالي ثلث العاملين في أشكال الأعمال التجارية الجديدة، مثل التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية والبث التدفقي المباشر. وذكر الوفد أن هذه الأرقام ينبغي وضعها في سياق بلايين الأشخاص؛ وأضاف أن النساء الشابات يساهمن إسهاما فعالا في مساعدة البلدان في صياغة السياسات وفي التعاون الدولي في مجالات تمكين المرأة والقضاء على فقر المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

35 - وأفاد أحد الوفود بأنه يدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى احترام تقسيم العمل القائم بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإلى الاضطلاع بأنشطتها بما يتفق تماما مع الولاية المسندة إليها. وتم التشديد على الحاجة إلى إدخال المزيد من التعديلات على برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما مقتضيات الفقرتين 15-17 و 16-17 والجدول 7-17 المتصلة بتغير المناخ. وذهب الوفد إلى أن المنطلق الذي يعتمد عليه أي أنشطة تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة داخل البلدان، بما في ذلك التفاعل مع المجتمع المدني، ينبغي ألا تتم إلا بناء على طلب من الدولة المهتمة ذات الصلة.

36 - وطرح أحد الوفود سؤالا فيما يتصل بالفقرة 17-39 والشكل الثالث من الباب 17، حيث أشير إلى عدد من الأطر التشريعية، واستفسر الوفد عما إذا كان عدد الأطر التشريعية الوارد في الشكل يشير إلى عدد الدول. فإذا كان الأمر كذلك، فذلك يعني أن 70 دولة فقط من أصل 193 دولة في المجموع، أي عدد قليل نسبيا من البلدان، بذلت جهودا لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأن التقدم المحرز هو تقدم ضئيل جدا ويدل في الواقع على جسامه المهمة وعلى أنه ربما ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ترفع مستوى

طموحاتها على صعيد الأهداف والنتائج المتوقعة، مع مراعاة قيود الميزانية وبطء إحراز التقدم في بعض العمليات التشريعية.

37 - وأشار وفد آخر إلى أنه من الصعب مشاطرة الرأي المعبر عنه فيما يتعلق بالدور الحاسم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مراعاة البلدان للمسائل الجنسانية في تشريعاتها الانتخابية (الفقرة 17-38). وذكر الوفد أيضا أن القرارات الأساسية المتعلقة بوضع هذه الوثائق وبمحتواها تدخل، من حيث الممارسة العملية، ضمن اختصاص الحكومات ذات الصلة، وأن جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقتصر على توفير المساعدة الاستشارية. وفي هذا السياق، بدت مقاييس الأداء الواردة في الشكل الثالث من الباب 17، وهي غير معتمدة على المستوى الحكومي الدولي، على قدر كبير من الغرابة. وأشار الوفد إلى أنه سيقدم مقترحات خطية فيما يتصل بتعليقاته بشأن نص البرنامج 14.

استنتاجات وتوصيات

38 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في جلسة عامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة لها، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.